

# هل ستعمل الاتفاقية الأمنية العراقية - التركية على تحجيم النفوذ الإيراني على العراق؟

الكاتب:

بينار ف.ك افكي

زميل في معهد كروك لدراسات السلام الدولي في كلية كيو للشؤون الدولية بجامعة نوتردام الأمريكية وعمل صحفياً مقيماً في كوردستان العراق لمدة عشر سنوات.

المصدر:

مركز ستيمسون أسس في السنوات الأخيرة من الحرب  
الباردة في الولايات المتحدة الأمريكية.

<https://www.stimson.org/2024/will-a-turkey-iraq-security-agreement-diminish-irans-hold-over-iraq/>

التاريخ:

11 أيلول 2024

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. نصر محمد علي

## ملخص تنفيذي

قاعدتها الاقتصادية. وقد يساعد مشروع طريق التنمية بالنسبة لأردوغان، من الناحية الاستراتيجية، تركيا وبغداد على تآكل الحكم الذاتي الكوردي وإضعاف مقاومة حزب العمال الكوردستاني. ففي قمة عقدت مؤخراً مع العراق وقطر والامارات العربية المتحدة في تركيا، ناقش المسؤولون كيفية تسريع المشروع، على وفق وزير النقل والبنية التحتية التركي.

تعكس الاتفاقية الأمنية الجديدة بين تركيا والعراق موقف تركيا العدائي الثابت حيال حزب العمال الكوردستاني وحاجة العراق للمياه والتنمية الاقتصادية. كما ان موطن القدم الصناعي التركي القوي في الشرق الأوسط يمنحها القدرة على توسيع حصتها في السوق، وزيادة الإنتاج، وزيادة الأرباح- الأمر الذي من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف الحد من التضخم، وتعزيز فرض العمل، وترسيخ



لقد تنافست دولتان من جيران العراق تاريخياً على النفوذ فيه - إيران التي من المقرر أن يزور رئيسها الجديد مسعود بزشكيان بغداد- وتركيا، التي وقعت مؤخراً مذكرة تفاهم مع العراق بشأن التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب.

تمثل مذكرة التفاهم التي أعقبت زيارة تاريخية إلى العراق في نيسان / ابريل قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مناورة مهمة ترمي إلى ترسيخ نفوذ تركيا في العراق. وتسعى تركيا عبر وصف حزب العمال الكردستاني بأنه «منظمة محظورة»، إلى شرعنة عملياتها عبر الحدود وتعزيز موطئ قدمها في السياسة والأمن العراقيين.

ووفقاً لنسخة من مذكرة التفاهم تم التوصل إليها بعد يومين من المحادثات رفيعة المستوى في أنقرة، يعتزم العراق وتركيا تنسيق الجهود «لحماية أمنهما ومصالحهما الوطنية وتعزيز التنسيق الأمني والعسكري والاستخباراتي عبر تبادل المعلومات بشأن المنظمات الإرهابية».

تشن تركيا، التي تعارض تطلعات اقليتها الكوردية الكبيرة، عمليات توغل عسكرية عبر الحدود تستهدف حزب العمال الكوردستاني في شمال العراق منذ ثمانينات القرن الفائت.

ان وصف حزب العمال الكوردستاني بانه « تهديد مشترك » و « منظمة محظورة » يشير إلى اجراء جديد يهدف إلى شرعنة حرب تركيا على الإرهاب» ورفع مستواها. كما اتفقت الدولتان على انشاء مركز تنسيق أمني مشترك، يخضع لقيادة العمليات المشتركة.

بيد أن الاتفاق لم يخلُ من الجدل. فقد انتقدت الجماعات العراقية الموالية لإيران مذكرة التفاهم. واسفرت غارة جوية تركية في 23 آب / أغسطس عن مقتل صحفيين واصابة زميل لهما في سيارة بالقرب من قضاء سيد صادق، وهي بلدة تقع بين السليمانية وحلبجة. وبعد أسبوع أسقط الجيش العراقي طائرة تركية مسيرة فوق مدينة كركوك ذات الأغلبية الكوردية.

ويبدو أن الاتفاق الجديد كان مدفوعاً، إلى حد ما، « باتفاقية المياه الاستراتيجية » بين العراق وتركيا، كما أشار المتحدث باسم الحكومة العراقية.

كانت المياه سبباً قديماً للخلافات بين البلدين، حيث يشكل نهرا دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا، مصدراً حيوياً للمياه بالنسبة للعراق. وتزعم بغداد أن السدود التركية تستنفد منسوب المياه لديها، في حين ترد أنقرة بان العراق لابد أن يحسن من بنيته التحتية القديمة للري لتحقيق استخدام أكثر كفاءة للمياه.

كما تأتي الاتفاقية الأمنية على رأس صفقة اقتصادية ضخمة بقيمة 17 مليار مع العراق، تهدف إلى انشاء ممر محوري بين آسيا وأوروبا عبر تركيا يسمى طريق التنمية.

ان موطن القدم الصناعي التركي القوي في الشرق الأوسط يمنح تركيا القدرة على توسيع حصتها في السوق، وزيادة الإنتاج، وزيادة الأرباح- الأمر الذي من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف الحد من التضخم، وتعزيز فرض العمل، وترسيخ قاعدتها الاقتصادية. وقد يساعد مشروع طريق التنمية بالنسبة لأردوغان، من الناحية الاستراتيجية، تركيا وبغداد على تآكل الحكم الذاتي الكوردي وإضعاف مقاومة حزب العمال الكوردستاني. ففي قمة عقدت مؤخراً مع العراق وقطر والامارات العربية المتحدة في تركيا، ناقش المسؤولون كيفية تسريع المشروع، وفقا لما ذكره وزير النقل والبنية التحتية التركي.

كان النفوذ التركي قوياً جداً في ظل دكتاتورية صدام حسين، بوجود استثمارات متعددة وتجارة كبيرة. ولكن منذ تدخل الولايات المتحدة في عام 2003 واسقاط نظام صدام حسين

وطدت إيران نفوذها في السياسة العراقية، حيث دعمت أكثر من عشرة أحزاب سياسية ومولت جماعات شبه عسكرية موالية لها ودربتها.

لقد برزت قوات الحشد الشعبي بوصفها القوة السياسية والمؤسسية المهيمنة في العراق. ولطالما كانت الجماعات التي تعد جزءاً من قوات الحشد الشعبي غاضبة من استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق وتهدف إلى طرد الولايات المتحدة من العراق. لقد نفذت الجماعات المدعومة من إيران ما لا يقل عن 160 هجوماً على القوات الأمريكية في العراق وسوريا منذ تصاعد التوترات الإقليمية في أعقاب هجوم حماس على الكيان الصهيوني في 7 تشرين الأول / أكتوبر الماضي وحرب الكيان الصهيوني التي تلت ذلك على غزة.

وانتقدت بعض الجماعات بشدة مشروع طريق التنمية، ووصفته بأنه «مصدر قلق مستمر». ووصف ممثل الكتلة البرلمانية التي تمثل احدى الجماعات المشروع بأنه «وصمة عار في تاريخ ساسة العراق» مضيفاً: «ان هذا المشروع يمثل فاتورة أخرى يدفعها الشعب العراقي بسبب الطبقة السياسية التي تشبعت بفايروس الفساد، الذي جعلهم لا يميزون بين الضار والنافع».

ومع ذلك، أكد وزير الخارجية التركية هاكان فيدان ان قوات الحشد الشعبي وقعت مذكرة التفاهم الأمنية الجديدة وما تضمنته من تصنيف لحزب العمال الكردستاني.

لقد استغلت إيران تاريخياً شبكة من الوكلاء، مثل الجماعات الشيعية وغيرها من الفواعل من غير الدولة، لممارسة نفوذها في العراق. وتتيح هذه الاستراتيجية بالوكالة لإيران الحفاظ على سياسة الإنكار في حين تمارس نفوذاً كبيراً على السياسة والأمن في العراق، بما يتماشى مع تكتيكاتها للحرب غير المتكافئة الأوسع نطاقاً لمواجهة الخصوم التقليديين في انحاء الشرق الأوسط كافة.

كانت العلاقات العراقية- التركية كانت مدفوعة الى حد كبير بالنزاعات بشأن على بعمليات التوغل العسكرية التركية، وحقوق المياه، وبيع النفط الكوردي. يعود تاريخ النزاعات النفطية إلى عام 2013 عندما بدأت حكومة إقليم كردستان بتصدير النفط إلى تركيا بشكل مستقل، وهي الخطوة التي عدتها بغداد غير قانونية. وردت الحكومة العراقية المركزية بتعليق المدفوعات الفيدرالية لموظفي حكومة إقليم كردستان. وحكمت محكمة التحكيم الدولية لصالح العراق في قضية تحكيم ضد تركيا بشأن صادرات النفط الكوردستاني.

وتفوقت تركيا على إيران، في السنوات الأخيرة، بوصفها مصدراً رئيساً للسلع التجارية إلى العراق. واستثمرت الشركات التركية في العديد من مشاريع البناء والبنية التحتية في أنحاء المدن العراقية كافة، والتي تغطي قطاعات مثل الطاقة والمياه والبتروكيمياويات. كان لتركيا، تاريخياً، تأثير كبير في شمال العراق، حيث تتنافس مع إيران. ويدعم كل منهما أحزاب سياسية كردية مختلفة. حيث تدعم تركيا الحزب الديمقراطي الكردستاني فيما تدعم إيران الاتحاد الوطني الكردستاني. جغرافياً، يسيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني على المناطق القريبة من الحدود التركية، فيما يسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني مناطق قريبة من إيران. وباتت سنجار، موطن الأقلية الايزيدية، مركزاً للمؤامرات والصراع. وهي بمثابة ساحة حرب استراتيجية لمختلف الدول، والفصائل المسلحة، والجواسيس الذين يسعون لترسيخ نفوذ رعاتهم. وبرزت تركيا وإيران بوصفهما قوتين مهيمنتين في سنجار، فيما تركز تركيا على الموصل وكركوك ودهوك الغنية بالنفط والتي كان هدفاً للتطوعات الإقليمية التركية في الماضي.

## التوصيات والملاحظات:

- يحكم السياسة الخارجية التركية حيال العراق مصلحتان حيويتان؛ الطاقة وقضية حزب العمال الكردستاني. بالنسبة لموضوع الطاقة تدفعها الحاجة الماسة لتنويع مصادر الطاقة لحاجة اقتصادها المتنامي لتلك المصادر من جهة ولترجمة موقعها إلى قوة جيوسياسية لتكون مصدراً لنقل الطاقة للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى وهذا مايفسر تحول موقفها حيال حكومة إقليم كردستان بعد الغزو الأمريكي للعراق 3002 من العزل والاحتواء إلى الشراكة رغم تخوفها من أي متغيرات من شأنها تمكين الكورد في أي بلد من البلدان الأربعة (العراق- سوريا- إيران- تركيا). اما بصدد مكافحة حزب العمال الكردستاني، فهي تسعى جاهدة لحث الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لمساعدتها في ملاحقة مقاتلي الحزب داخل العراق. جدير بالذكر في هذا الصدد ان مشروع التنمية يأتي في سياق تحقيق الهدفين المذكورين آنفاً.
- تحاول تركيا استخدام المياه ورقة ضغط على العراق لتحقيق المصالح المذكورة آنفاً (الطاقة - مكافحة حزب العمال الكردستاني) لذا؛ تسعى جاهدة لاستكمال مشاريعها على نهري دجلة والفرات وفي هذا الصدد لا بد من التأكيد على ان الادعاءات التركية بشأن سوء إدارة المياه في العراق صحيحة اذ لم تتبن الحكومات المتعاقبة بعد عام 3002 أي سياسات بشأن حوكمة المياه بالمجمل وركزت، عوضاً عن ذلك، على انتقاد السياسة التركية والمطالبة بزيادة حصة العراق المائية، غير أن هذه السياسة لن تجدي نفعاً والمعطيات تفصح أن تركيا ماضية في مشاريعها وتتعامل مع النهرين بوصفيهما نهريين غير دوليين.